مجلة الشهاب • المجلد: 07، العدد: 01 (2021م) • ص ص91 - 124
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

المسح على الجوربين : دراسة حديثية

Wiping the khuffs: hadithia study

د. إسلام طزازة*
كلية القانون والعلوم الجنائية ـ جامعة الاستقلال ـ فلسطين
Islam.tazaza@gmail.com

د. فريز نجم
كلية التربية ـ جامعة القدس المفتوحة ـ فلسطين
abuslemaan@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/12 تاريخ القبول: 2021/02/04 تاريخ النشر: 2021/03/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:
تناول هذا البحث دراسة مسالة من المسائل الفقهية العملية، والتي تخص كل مسلم، ألا وهي المسح على الجوربين، وذلك بدراستها دراسة حديثية نقدية، وقد تناول البحث تخريج الأحاديث الواردة في المسألة تخريجا علميا من المصادر الأصيلة مع بيان درجة كل حديث منها صحة وضعفا، وكذلك فقد جاء البحث ليؤكد لنا أهمية جهود علماء الحديث في بيان حال الأحاديث والآثار الواردة في المسائل الفقهية ودورها في الترجيحات الفقهية.

الكلمات المفتاحية:
المسح؛ الخفين؛ الجرموقين؛ الجوربين؛ النعلين.

Abstract :
This research dealt with the study of a question of practical jurisprudence issues, which pertain to every Muslim, namely the Wiping the khuffs, by studying it a modern critical study. It deals with scientifically the Hadiths documentation mentioned in the issue from the original sources with an indication of the degree of each hadith, including validity and weakness. This research confirms to us the importance of the efforts of hadith scholars in clarifying the state of hadiths and the effects contained in the jurisprudential issues and their role in the jurisprudential giving preference.

Keywords: Wiping the khuffs; al-jurmūq; socks.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنّ من أبرز خصائص الشريعة الإسلامية التي هي دين الفطرة، أنّ أحكامها جاءت متسقة مع الفطرة الإنسانية والحاجات، بل لتحقيق المصالح الأصلية في حياة الإنسان.

فهي لا تطلب منه إلا ما يكون في حدود الوسع والإمكان، بعيدا عن الضيق والحرج والتنطع، بل نجزم بانّ أهم مقاصد الشريعة الإسلامية على الإطلاق التيسير ورفع الحرج ودفعه عن المكلفين.

ومن مظاهر هذا التيسير في أحكام الشريعة الإسلامية، أنّ الإنسان الذي يتعذر عليه التطهر بالماء حقيقة- بالغسل- وجب عليه التطهر بالمسح، سواء كان ذلك على الخف أو الجوربين أو نحوهما.

وفي هذا البحث قرر الباحثان دراسة الأحاديث والآثار التي تناولت موضوع المسح على الجوربين دراسة حديثية وذلك لبيان حجية المسح عليهما. والْجَوْرَبَانِ مثنى جورب، وهو ما يلبس بالقدمين إلى ما فوق الكعبين من القماش أو الصوف أو القطن أو الشعر أو الجلد الرقيق ونحوها [1].

1. 1. أسئلة البحث:

- هل ثبت المسح على الجوربين عن النبي ﷺ؟

- من أجاز المسح على الجوربين من الصحابة والتابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

1. 2. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تأصيلا عمليا لمنهج النقد الحديثي لدى علماء الحديث المتقدمين، وبيان منهجهم في دراسة الروايات ونقدها نقدا علميا متكاملا.

كما وتنبع أهميتها في كونها بحثت في مسالة المسح على الجوربين، وهي مسألة علمية عملية مهمة لكل مسلم، لكونها تتعلق بشكل مباشر مع أهم العبادات وهي الوضوء للصلاة.

1. 3. أهداف البحث:

- بيان حكم الأحاديث الواردة في المسح على الجوربين عن النبي ﷺ، ونقدها.

-بيان من ثبت المسح على الجوربين عنه من الصحابة والتابعين وأئمة أهل العلم.

1. 4. الدراسات السابقة:

على حسب علم الباحثين واطلاعهما المسألة غير مسبوقة بالبحث، فلا توجد دراسة علمية تناولت الموضع بالبحث على الوجه اللازم، نعم توجد دراسة للعلامة جمال الدين القاسمي (ت: 1332هـ) وهي دراسة تختلف اختلافا كليا عن هذه الدراسة لسببين:

الأول: أنّ المؤلف لم يستوعب جميع الأحاديث الواردة في المسألة.

والثاني: أنّ المؤلف يرى صحة جميع الأحاديث الواردة في المسألة، وهو خلاف ما توصل إليه الباحثان من أنّ جميع الأحاديث ضعيفة معلولة.

ودراسة للدكتور مختار نصيرة بعنوان: "حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الجوربين تخريج ودراسة"، مجلة المعيار، مجلد (12)، عدد (24)، ص (165- 185)، وهي تختلف عن هذه الدراسة لثلاثة أسباب:

الأول: أنّ الباحث لم يستوعب جميع الأحاديث الواردة في المسألة، واقتصر على حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من غير ذكر المتابعات لرواية هزيل عنه.

والثاني: أنّ الباحث لم يستوعب أقوال من ضعف الحديث ومن صححه من العلماء، وبيان حجة كل ممن ضعفه أو صححه.

الثالث: أنّ الباحث لم يبين حكم المسح على الجوربين، والدليل على حجية المسح عليها من عدم حجيتها.

1. 5. منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج التحليلي النقدي، وذلك من خلال جمع الأحاديث والآثار المتعلقة بالمسألة وتخريجها من مظانها من كتب متون الحديث، ثم نقد هذه الروايات وبيان أقوال أهل العلم من خلال الرجوع إلى كتب التراجم والعلل والشروح، ثم محاولة استنباط الأحكام على هذه الروايات أو الترجيح بين أقوال العلماء في تصحيحها وتضعيفا.

1. 6. خطة البحث:

جاء البحث على النحو الآتي:

مقدمة.

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في المسألة، عرض ونقد.

المبحث الثاني: الآثار الواردة في المسألة، عرض ونقد.

المبحث الثالث: الرأي الراجح في المسألة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

2. المبحث الأول: الأحاديث الواردة في المسألة، عرض ونقد:

ورد في هذه المسألة عدة أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، وسيقوم الباحثان بإعمال النظر وإمعان الفكر في دراسة هذه الأحاديث، وهي:

2. 1. المطلب الأول: حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

ما رواه أبو قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ».

التخريج: أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة [2]، وأحمد [3]، وأبو داود [4]، وعبد بن حميد [5]، وابن ماجة [6]، والترمذي [7]، والنسائي [8]، وابن خزيمة [9]، وابن حبان [10]، والطبراني [11]، والبيهقي [12].

دراسة مدار اسناد الحديث: رواه: أبو قيس الأودي: عبد الرحمن بن ثروان الكوفي [13]، عن هزيل بن شرحبيل: ثقة [14]، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: صحابي جليل رضي الله عنه.

مواقف العلماء من هذا الحديث سندا ومتنا:

أولا: العلماء والنقاد الذين ضعفوا الحديث وأعلوه:

أعل عدد كبير من أئمة الصنعة رواية المسح على الجوربين لمخالفة الراوي- أبو قيس- من هو أوثق منه ممن روو هذا الحديث عن المغيرة رضي الله عنه، وممن أعل هذه الرواية:

- قال الإمام أحمد بن حنبل: «ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس، وأبى عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به، يقول: هو منكر يعني حديث المغيرة هذا لا يرويه إلا من حديث أبي قيس» [15]، وقال في موضع آخر: «المعروف عن النبي ﷺ: أنه مسح على الخفين، ليس هذا إلا من أبي قيس، إنّ له أشياء مناكير» [16].

- وقال الإمام الدارقطني: «لم يروه غير أبي قيس، وهو مما يعد عليه به، لأن المحفوظ عن المغيرة المسح على الخفين» [17].

- وقال الإمام ابن المديني: «حديث المغيرة، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، ورواه هزيل بن شرحبيل إلا أنّه قال: ومسح على الجوربين، وخالف الناس» [18].

- وقال يحيى بن معين: «الناس كلهم يرونه على الخفين غير أبي قيس» [19].

- قال الإمام مسلم: «قد بينا من ذكر أسانيد المغيرة في المسح بخلاف ما روى أبو قيس عن هزيل عن المغيرة ما قد اقتصصناه وهم من التابعين وأجلتهم مثل مسروق، وذكر من قد تقدم ذكرهم فكل هؤلاء قد اتفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هزيل، ومن خالف خلاف بعض هؤلاء بين لأهل الفهم من الحفظ في نقل هذا الخبر وتحمل ذلك، والحمل فيه على أبي قيس أشبه وبه أولى منه بهزيل، لان أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارا غير هذا الخبر سنذكرها في مواضعها إن شاء الله»[20].

- وقال النسائي: «ما نعلم أنّ أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة أنّ النبي ﷺ مسح على الخفين، والله أعلم»[21].

- وقال أبو داود: «كان عبد الرحمن بن المهدي لا يحدث بهذا الحديث، لأنّ المعروف عن المغيرة أنّ النبي ﷺ مسح على الخفين»[22].

- وقال ابن المبارك: «عرضت هذا الحديث- يعني حديث المغيرة من رواية أبي قيس- على الثوري، فقال: لم يجيء به غيره، فعسى أن يكون وهما»[23].

- وقال البيهقي: «وذاك الحديث منكر ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين، ويروى عن جماعة من الصحابة أنهم فعلوه، والله أعلم»[24].

- وقال المباركفوري: «أكثر الأئمة من أهل الحديث حكموا على هذا الحديث بأنه ضعيف»[25].

والظاهر أن إعلال نقاد الحديث لهذا الحديث لتفرد أبو قيس بهذه الرواية ومخالفته للجم الغفير من الرواة عن المغيرة بن شعبة، حيث أنهم رووه بلفظ: «أنّ النبي ﷺ مسح على الخفين»[26].

ثانيا: العلماء الذين صححوا الحديث:

وقد خالف عدد من العلماء تعليل هذه الرواية بالمخالفة، محتجين بأن هذه الرواية من باب زيادة الثقة، وليس من باب المخالفة، ومنهم:

1. تصحيح الإمام الترمذي: خرّج الإمام الترمذي هذا الحديث وصححه، حيث قال: «هذا حديث حسن صحيح»[27].

2. تصحيح العلامة مغلطاي: قال العلامة مغلطاي:" ولقائل أن يقول: أبو قيس عبد الرحمن بن مروان وهزيل حديثهما في صحيح البخاري وثّقهما غير واحد، وما روياه هنا ليس مخالفا لرواية الجمهور عن المغيرة مخالفة معارضة، بل هو أمر زائد على ما رووه، ولا يعارضه لكونه طريقا مستقلا على حده، لم

يشارك المشهورين في سندها، فيترجح قول المصححين لهذه العلة، والله أعلم"[28].

3. تصحيح الإمام الغماري للحديث: قال الإمام في معرض حديثه عن صفة الخف:"... وقال الترمذي: حسن صحيح، وكذلك صححه ابن حبان، بإخراجه إياه في الصحيح، وهو مقتضى الإسناد، لكن ضعفه الآخرون، لا لأجل الإسناد والطعن في الرجال، فإنهم ثقات على شرط الصحيح، ولكن استغرابًا لأجل مخالفة أكثر الرواة القائلين عن المغيرة، "ومسح على خفيه"، وذلك باطل مقطوع ببطلانه، ناشئ عن عدم التأمل وبعد النظر في المسألة، فإن النبي ﷺ، لم يلبس الخفين مرّة واحدة في حياته، أو يمسح عليه مرّة واحدة، حتى يقع التعارض ويحكم للأكثرين على هذا الإسناد، بل لبس ﷺ ذلك مدة طويلة، والمغيرة بن شعبة، أحد الذين كانوا يخدمونه ويراجعونه ﷺ في الحضر والسفر، وكان ﷺ يلبس ما جد وما تيسر له، بدون تكلف، كما كان يلبس ما أَهْدِيَ له، وحيث إنّ الأمر كذلك، فكيف تظن المعارضة مع أنّه ﷺ، تارة غسل رجليه، وتارة مسح على النعلين، وتارة مسح على الخفين، وتارة مسح على الجوربين، إنّ هذا لعجيب" [29].

4. تصحيح العلامة أحمد محمد شاكر للحديث، حيث قال:« والصواب صنيع الترمذي في تصحيح هذا الحديث، وهو حديث آخر غير المسح على الخفين، وقد روى الناس عن المغيرة أحاديث المسح في الوضوء، فمنهم من روى المسح على الخفين، ومنهم من روى المسح على العمامة، ومنهم من روى المسح على الجوربين، وليس شيء منها بمخالف للآخر، إذ هي أحاديث متعددة، وروايات عن حوادث مختلفة، والمغيرة صحب النبي ﷺ نحو خمس سنين فمن المعقول أن يشهد من النبي ﷺ وقائع متعددة في وضوئه ويحكيها، فيسمع منه بعض الرواة منه شيئا، ويسمع غيره شيئا آخر وهذا واضح بديهي»[30].

5. تصحيح العلامة محدث العصر الشيخ ناصر الدين الألباني:

حيث قال: «أعله بعض العلماء بعلة غير قادحة، منهم أبو داود، فقد قال عقبه: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأنّ المعروف عن المغيرة أنّ النبي ﷺ مسح على الخفين، وهذا ليس بشيء لأنّ السند صحيح ورجاله ثقات، وليس فيه مخالفة لحديث المغيرة المعروف في المسح على الخفين فقط، بل فيه زيادة عليه، والزيادة من الثقة مقبولة كما هو مقرر في المصطلح، فالحق أنّ ما فيه حادثة أخرى غير الحادثة التي فيها المسح على الخفين، وقد أشار لهذا العلامة ابن دقيق العيد، فيما ذكره عنه الزيلعي في نصب الراية»[31].

الترجيح:

قال الباحثان: أمّا تصحيح الإمام الترمذي للحديث، هذا من تساهله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التصحيح والتحسين،

ولهذا لم يسلم كتابه من النقد، ومن الذين وجهوا النقد لكتاب الإمام الترمذي، الإمام شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، فقد اخذ عليه أنّه حكم على بعض الأحاديث بقوله: «حسن صحيح»، أو «حسن»، وهي في حقيقتها ضعيفة، وضرب مثلا لذلك عند ذكره كثير بن عبد الله بن عمرو المزني، فقال: «وأمّا الترمذي فروى حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»[32].

وقال الإمام النووي بعد أن ضعف الحديث، ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن المهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومسلم بن الحجاج، قال: «وهؤلاء أعلام أئمة الحديث، وإن كان الترمذي قال: حديث حسن صحيح، فهؤلاء مقدمون عليه، بل كل واحد من هؤلاء لو أفرد قدم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة»[33].

ومع إيماننا بأنّ الإمام الترمذي متساهل في ذلك، إلا أنّ تساهله نسبي وليس مطلقا، وأنَ ما ذهب إليه الإمام النووي والذهبي فيه قسوة ومبالغة على الإمام الترمذي، فالترمذي رحمه الله إمام ناقد بارع له اجتهاده ومنهجه الخاص في كتابه في التصحيح والتضعيف.

ولفضيلة العلامة همام سعيد كلمة يحسن ذكرها في هذا المقام، بقوله: «والقليل النادر الذي ينتقد به الترمذي لا يحمل المنصف على رد تصحيحه وإبطال أحكامه، ولابدّ من النظرة الأشمل، فهو مجتهد في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، وله باع في ذلك لا يقل عن باع الإمام البخاري»[34].

وأمّا القول بأن لفظة «والجوربين» هي زيادة من الثقة، فهذا لا يسلّم لقائليه، وإنما هو حديث تفرد به أبو قيس الاودي من أصله مخالفا للآخرين، وذلك لأنّ الناس كلهم رووا عن المغيرة بلفظ: «مسح على الخفين»، وأبو قيس خالفهم جميعا، فروى الحديث عن هزيل بلفظ: «مسح على الجوربين والنعلين»، فلم يزد على ما رووه بل خالف ما رووه، نعم لو روى بلفظ: «مسح على الخفين والجوربين والنعلين»، لصح أن يقال: إنها زيادة ثقة.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «ثمّ إنّ الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر»[35]، ويقول أيضا: «وإنّما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ، حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجه،... إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها»[36].

وأمّا حمل الحديث على حوادث متعددة، فإنّه مبني على مجرد الاحتمال العقلي، ولا تؤيده القرائن، ولا يتأتى مع منهج نقاد الحديث الذين جعلوا الحمل على تعدد الحادثة يتوقف على ثبوت رواياتها عن الراوي الذي اختلف عليه، ولم يكن إثبات الروايات المختلفة بحملها على تعدد الحوادث من غير قرينة تدل عليه منهجا علميا لدى نقاد الحديث[37].

وهنا يسجل الباحثان بعض الملاحظات على العلامة محدث العصر الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، ردا على ما جاء في تصحيحه لحديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مسح على الجوربين والنعلين»:

أولا: "قوله بعد أن ذكر تعليل أبي داود وعبد الرحمن بن مهدي للحديث: «وهذا ليس بشيء» لأنّ السند صحيح، ورجاله ثقات"

قال الباحثان: وهذا مسلك سهل قد سلكه الكثير من العلماء المعاصرين، وهو خلاف منهج الأئمة النقاد المتقدمين، فقد كان منهجهم في التصحيح والتعليل قائما على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بالحديث لاسيما عندما يتفرد الثقة أو يزيد في الإسناد أو المتن.

فلم يكن منهجهم يقتصر على الأحوال العامة للرواي، لأنّ ذلك لا يعد معيارا أو مقياسا للحكم على الحديث إلا في حالة واحدة وهي أن يخلو الحديث من القرائن أو الملابسات التي تدل على أنّ روايه قد أخطأ فيه، وفي هذا يقول الإمام البيهقي: «وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذّ منها حديثه عرفه»[38].

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط، بل لإمور تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة»[39].

ثانيا: قوله:" بل فيه زيادة عليه، والزيادة من الثقة مقبولة كما هو مقرر في المصطلح":

قال الباحثان: إنّ اطلاق القول بأنّ زيادة الثقة مقبولة كما هو مقرر في المصطلح فيه مخالفة واضحة لمنهج نقاد الحديث وخصصوا المتقدمين منهم، لأنّ منهج النقاد بأنهم لا يحكمون على الزيادة بحكم مطرد من القبول والرد بل تعتبر القرائن لكل زيادة، قال الإمام الزيلعي:« الزيادة من الثقة مقبولة، قلنا ليس ذلك مجمعا عليه، بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الذي رواها ثقة حافظا ثبتا، والذي لم يذكرها مثله أو دونه، كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله:" من المسلمين" في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تحفها، ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها، وفي موضع يغلب الظنّ صحتها، وفي موضع يُجزم بخطأ الزيادة»[40].

ويقول الحافظ ابن حجر: «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنّسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق

قبول الزيادة»[41]، وقال في موضع آخر: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه- أي الثقة إذا زاد في الرواية- بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»[42].

وعلى هذا فإن الرواية بزيادة الجوربين ليست من زيادة الثقة، وإنما هي مخالفة لما رواه الثقات، ولو كانت الرواية بلفظ" مسح على الخفين والجوربين والنعلين" لصح القول: بأنّ الراوي قد روى أمرا زائدا على ما رواه غيره من الثقات.

المتابعات لرواية أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل:

المتابعة الأولى: توبعت هذه الرواية عن فضالة بن عمرو الزهراني، عن المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:" أن النبي ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين".

التخريج: خرّجه الإمام أبي بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه[43].

دراسة الإسناد: رواه: داود بن أبي هند: ثقة [44]، عن أبو العالية الرياحي: ثقة [45]، فضالة بن عمرو الزهراني: ثقة، ولم أجد لفضالة بن عمرو ترجمة في كتب التراجم، وإنما وجدت ترجمة لفضالة بن عمير، وهو الذي يروي عن المغيرة، ويروي عنه داود بن أبي هند [46].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: وهذه الرواية على فرض صحة إسنادها معلة أيضا للأسباب الآتية:

أ. المخالفة لبقية ممن رواه عن المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون ذكر المسح على الجوربين، كما تبين سابقا.

ب. خرّج الإمام الطبراني بسنده عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية، عن فضالة بن عمرو الزهراني، عن المغيرة بن شعبة، أنّ النبي ﷺ: "توضأ ومسح على خفيه"[47]، وفي رواية، قال: "ومسح على رأسه وخفيه"[48]، وهذه الروايات توافق ما رواه الرواة عن المغيرة في المسح على الخفين، دون ذكر المسح على الجوربين، وهذا يؤكد بأن رواية المسح على الجوربين معلولة.

المتابعة الثانية: وتوبعت أيضا من طريق عمرو بن وهب: ثقة، عن المغيرة بن شعبة، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على العمامة، والجوربين، والخفين»

التخريج: خرجها الإمام أبي الشيخ الأصبهاني في طبقاته[49].

دراسة الإسناد: رواه سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حرة [50]، عن محمد بن سيرين: ثقة ثبت [51]، عن عمرو بن وهب: ثقة [52].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: وهذه الرواية على فرض صحة إسنادها معلة أيضا للأسباب الآتية:

أ. المخالفة لبقية مَنْ رواه عن المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون ذكر المسح على الجوربين.

ب. خرّج الإمام النسائي بسنده عن ابن سيرين عن عمرو بن وهب عن المغيرة بن شعبة، أن النبي ﷺ:"... فتوضأ، ومسح بناصيته وجانبي عمامته، ومسح على خفيه.." [53]، وبهذا الإسناد والمتن خرّجه الإمام أحمد [54]، وابن خزيمة [55]، وابن حبان [56]، وهذه الرواية توافق ما رواه الرواة عن المغيرة في المسح على الخفين، دون ذكر المسح على الجوربين، وهذا يؤكد بأن رواية الجوربين معلولة.

2. 2. المطلب الثاني: حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ: «تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ».

تخريجه: خرجه: البخاري في التاريخ الكبير[57]، وابن ماجه[58]، والطحاوي[59]، والعقيلي[60]، والبيهقي[61]، والطبراني [62].

دراسة الإسناد: هذا الحديث ضعيف، فقد ضعفه نقاد الحديث وأعلوه بعلتين:

الأولى: الانقطاع: قال أبو داود: «وروي هذا أيضا عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالقوي»[63].

والعلة الثانية: أنّ عيسى بن سنان الحنفي الفلسطيني، ضعيف لا يحتج به، وقد تفرد بالرواية [64].

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لضعف عيسى بن سنان وتفرده بالرواية عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

2. 3. المطلب الثالث: حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن موسى الطويل، قال: حدثنا أنس بن مالك، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ عَلَيْهِمَا النَّعْلانِ».

تخريجه: خرّجه الإمام الخطيب البغدادي [65].

دراسة الإسناد: وهذا الحديث إسناده تالف لأنّ فيه موسى بن عبد الله الطويل [66]، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الحديث روي من فعل أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي بيانه.

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لضعف موسى بن عبد الله الطويل وتفرده بالرواية عن انس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

2. 4. المطلب الرابع: حديث بلال بن رباح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن يزيد بن أبي زياد عن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجَوْرَبَيْنِ».

تخريجه: خرّجه الإمام الطبراني [67].

دراسة الإسناد: فيه يزيد بن أبي زياد الكوفي [68].

الحكم على الحديث: قال الباحثان: هذا الحديث ضعيف للأمور التالية:

أولا: أن الراوي يزيد بن أبي زياد، ضعيف.

ثانيا: أنّه خالف الثقات فيما رووه عن كعب بن عجرة عن بلال، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ» [69].

2. 5. المطلب الخامس: حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن ثوبان، قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ»

تخريجه: خرّجه: أحمد [70]، وأبو داود [71]، والطبراني [72]، والحاكم [73]، والبيهقي [74].

مدار الإسناد: يحيى بن سعيد القطان: ثقة متقن حافظ إمام قدوة [75]، عن ثور بن يزيد: ثقة ثبت [76]، عن راشد بن سعد: ثقة كثير الإرسال [77]، عن ثوبان مولى النبي ﷺ: صحابي جليل.

الحكم على الرواية: قال الباحثان: الرواية صحيح ، إلا أنه لا حجة فيها على جواز المسح على الجوربين، فإن غالب علماء اللغة وشراح الحديث فسروا العصائب: «بالعمائم»، والتساخين: «بالخفاف» [78]، ومن قال منهم أنّ العصائب بمعنى الجورب أورد ذلك على صيغة التضعيف، بقوله: ويقال، قال العيني: "والتساخين: الخفاف، ويقال: أصل ذلك: كل ما تسخن به القدم من خُف وجورب ونحوهما، وذكر حمزة الأصفهاني: أن التّسخان فارسي معرب" تثْكن"، وهو اسم غطاء من أغطية الرأس، كان العلماء والموابذةُ يأخذونه على رؤوسهم خاصة دون غيرهم، وقال: من تعاطى تفسيره هو الخفُ لم يعرف فارسيته" [79].

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز المسح على الخفين- إلا من شذّ منهم-، والأحاديث الواردة

في جواز المسح على الخفين كثيرة منها حديث المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أمّا أن تكون التساخين الوارد في الحديث هي الجوارب، فعامة أهل اللغة لم يذكروا هذا المعنى، ومن ذكره منهم ذكره بصيغة التضعيف، وبناء على هذا فلا حجة لمن أجاز المسح على الجوربين بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، والله أعلم.

3. المبحث الثاني: الآثار الصحيحة المروية عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

وثبت المسح على الجوربين عن عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويمكن بيان بعض من ثبت عنهم المسح بالأسانيد الصحيحة والحسنة، وهم على النحو الآتي:

3. 1. المطلب الأول: الآثار المروية عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن عمرو بن كريب (حريث)، «أن عليا، توضأ ومسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [80].

دراسة مدار الإسناد: رواه وكيع بن الجراح: ثقة حافظ [81]، عن يزيد بن مردانبة: ثقة [82]، عن الوليد بن سريع: صدوق [83]، عن عمرو بن كريب (حريث): صحابي جليل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [84].

الحكم على الرواية: إسناد الرواية إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حسن، رواتها ثقات إلا الوليد بن سريع، فانه مختلف فيه، ولعل روايته من قبيل الحسن، والله اعلم.

3. 2. المطلب الثاني: الآثار المروية عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

عن قتادة، «أن أنسا كان يمسح على الجوربين».

تخريجه: خرّجه: عبد الرزاق [85]، وابن أبي شيبة [86]، وابن المنذر [87]، والطبراني [88].

دراسة مدار الأسانيد:

الطريق الأول: عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة حافظ [89]، عن معمر بن راشد الأزدي: ثقة ثبت [90]، عن قتادة بن دعامة السدوسي: ثقة ثبت [91].

الطريق الثاني: عن مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي: ثقة مأمون [92] (الطبراني) ووكيع بن الجراح: ثقة حافظ [93] (ابن أبي شيبة)، عن هشام الدستوائي: ثقة ثبت [94]، عن قتادة بن دعامة السدوسي: ثقة ثبت [95].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: الإسنادان صحيحان إلى أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رجالهما ثقات، والله أعلم.

3. 3. المطلب الثالث: الآثار المروية عن أبو مسعود عقبة بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الرواية الأولى: عن همام بن الحارث، «أن أبا مسعود، كان يمسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [96]، وابن المنذر [97].

دراسة مدار الإسناد: رواه عبد الله بن نمير الهمداني: ثقة صاحب حديث [98] (ابن أبي شيبة) وسفيان بن سعيد الثوري: ثقة حافظ فقيه[99] (المنذري)، عن سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ [100]، عن إبراهيم ابن يزيد النخعي: ثقة فقيه [101]، عن همام بن الحارث: ثقة عابد [102].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: إسناد الرواية إلى أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيح ، رواتها ثقات.

الرواية الثانية: عن خالد بن سعد، عن عقبة بن عمرو (أبو مسعود)، «أنه مسح على جوربين من شعر».

التخريج: خرّجه: عبد الرزاق [103]، وابن أبي شيبة [104]، والبيهقي[105].

دراسة مدار الإسناد:

الطريق الأول: عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة حافظ [106] (المصنف) ووكيع بن الجراح: ثقة حافظ [107] (ابن أبي شيبة)، عن سفيان بن سعيد الثوري: ثقة حافظ فقيه [108]، عن منصور بن المعتمر: ثقة ثبت [109]، عن خالد بن سعد الكوفي: ثقة [110].

الطريق الثاني: (البيهقي) عن آدم بن أبى إياس: ثقة عابد [111]، عن شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متقن [112]، عن منصور بن المعتمر: ثقة ثبت [113]، عن خالد بن سعد الكوفي: ثقة [114].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: الإسنادان صحيحان إلى أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رجالهما ثقات.

الرواية الثالثة: عن أبي وائل، عن «عقبة بن عمرو، أنه توضأ ومسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [115].

دراسة مدار الإسناد: رواه وكيع بن الجراح: ثقة حافظ [116]، عن مهدى بن ميمون الأزدي: ثقة [117]، عن واصل بن حيان الأحدب: ثقة ثبت [118]، عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي: ثقة [119].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: إسناد الرواية إلى أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيح، رواتها ثقات.

الرواية الرابعة: عن يسير بن عمرو، قال: «رأيت أبا مسعود، بال، ثم توضأ ومسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [120].

دراسة مدار الإسناد: رواه وكيع بن الجراح: ثقة حافظ[121]، عن سليمان بن مهران الأعمش: ثقة

حافظ[122]، عن المسيب بن رافع: ثقة [123]، عن يسير بن عمرو: صحابي جليل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [124]

الحكم على الرواية: قال الباحثان: إسناد الرواية إلى أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيح، رواتها ثقات.

3. 4. المطلب الرابع: الآثار المروية عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الرواية الأولى: عن همام بن الحارث، عن «ابن مسعود، أنه: كان يمسح على الجوربين، والنعلين»

التخريج: خرّجه: عبد الرزاق [125]، والطبراني [126].

دراسة مدار الإسناد: رواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة حافظ [127]، عن معمر بن راشد الأزدي: ثقة ثبت [128] (عبد الرزاق في المصنف) وسفيان بن سعيد الثوري: ثقة حافظ فقيه [129] (الطبراني)، عن سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ [130]، إبراهيم بن يزيد النخعي: ثقة فقيه [131] (رواية عبد الرزاق في المصنف سقط من إسنادها همام بن الحارث)، همام بن الحارث: ثقة عابد [132].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: إسناد الرواية إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني صحيح، رواتها ثقات.

الرواية الثانية: عن يسير بن عمرو، قال: «شيعنا ابن مسعود حين خرج، فنزل في طريق القادسية فدخل بستانا، فقضى الحاجة ثم توضأ ومسح على جوربيه ثم خرج وإن لحيته ليقطر منها الماء»

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [133].

دراسة مدار الإسناد: رواه أبو أسامة حماد بن أسامة: ثقة ثبت [134]، عن سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ [135]، عن المسيب بن رافع: ثقة [136]، عن يسير بن عمرو: صحابي جليل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [137].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: إسناد الرواية إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيح، رواتها ثقات.

3. 5. المطلب الخامس: الآثار المروية عن أبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن أبي غالب، قال: «رأيت أبا أمامة، يمسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [138]، وابن المنذر [139].

دراسة مدار الإسناد: رواه وكيع بن الجراح: ثقة حافظ [140] (ابن أبي شيبة) وحجاج بن المنهال: ثقة فاضل [141] (ابن المنذر)، عن حماد بن سلمة: ثقة عابد [142]، عن أبي غالب: صدوق يخطئ [143].

الحكم على الرواية: قال الباحثان: إسناد الرواية إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني حسن، رواتها ثقات الا أبو غالب، فانه مختلف فيه، ولعل روايته من قبيل الحسن، والله اعلم.

3. 6. المطلب السادس: الآثار المروية عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الرواية الأولى: عن رجاء بن ربيعة، قال: «رأيت البراء، توضأ فمسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: عبد الرزاق [144]، وابن أبي شيبة [145]، وابن المنذر [146]، والبيهقي [147].

دراسة مدار الإسناد: رواه سفيان بن سعيد الثوري: ثقة حافظ فقيه [148] (عبد الرزاق، وابن المنذر) ووكيع بن الجراح: ثقة حافظ [149] (ابن أبي شيبة) وعبد الله بن نمير الهمداني: ثقة صاحب حديث [150] (البيهقي)، عن سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ [151]، عن إسماعيل بن رجاء: ثقة [152]، عن رجاء بن ربيعة الزبيدي: ثقة [153].

الرواية الثانية: عن رجاء الزبيدي، عن البراء:" أنه كان يمسح على الجوربين والنعلين "

التخريج: خرّجه: الطحاوي [154].

دراسة مدار الإسناد: رواه سفيان بن سعيد الثوري: ثقة حافظ فقيه [155]، عن يحيى بن هانئ: ثقة [156]، عن رجاء بن ربيعة الزبيدي: ثقة [157].

الحكم على الروايات: قال الباحثان: الإسنادان صحيحان إلى البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رجالهما ثقات.

3. 7. المطلب السابع: الآثار المروية عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، «أنه مسح على الجوربين».

التخريج: خرّجه: ابن أبي شيبة [158]، وابن المنذر [159].

دراسة مدار الإسناد: رواه زيد بن حباب: صدوق (ابن أبي شيبة) [160] وعبد الرحمن بن مهدي: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث (ابن المنذر) [161]، عن هشام بن سعد، هشام بن سعد المدني: صدوق [162]، عن سلمة بن دينار: ثقة عابد [163].

الحكم على الرواية: الإسناد إلى سهيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حسن إن شاء الله.

4. المبحث الثالث: الرأي الراجح في المسح على الجوربين:

يرى الباحثان بعد دراسة مسالة المسح على الجوربين أنّ الأحاديث الواردة في المسألة جميعها أحاديث ضعيفة معلولة، يقول الإمام العقيلي معلقا على الأحاديث الواردة في المسح على الجوربين: «والأسانيد في الجوربين والنعلين فيها لين» [164].

إلا أنّه قد ثبت المسح على الجوربين عن عدد من صحابة النبي ﷺ، حتى قيل إنهم بلغوا تسعة من

صحابة النبي ﷺ، وقيل أحد عشر صحابيا، ولم يعرف لهم مخالفا، وكذا ثبت المسح عن خلق كثير من التابعين كإبراهيم النخعي [165]، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري [166]، وسعيد بن جبير [167]، وعطاء ابن أبي رباح [168]، ونافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [169]، ومن بعدهم من أهل العلم، والعمدة في الجواز على من ثبت عنهم القول بالمسح من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا على حديث أبي قيس [170].

وعليه وبما أنّ المقصود بالمسح مجرد الترخيص لدفع المشقة في النَّزْع، وهذا إمّا يتحقق في الحكم بجواز المسح على الجوربين من غير اشتراط الأوصاف التي ذكرها العلماء أو بعضا منهم من كون الجورب مجلدا أو منعلا، وهذا يؤيده قول سبحانه وتعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

وكذلك نجد في الترخيص تيسير على الناس ومجانبة للعسر والحرج وذلك ما جاءت به الشريعة وحرصت عليه.

والأمر الآخر الذي ينبغي التنبيه عليه هو أنّ أئمة العلم الأجلاء الذين وضعوا هذه الشروط للمسح على الجوربين كانت تتلاءم مع العرف في زمانهم، أمّا في عصرنا الراهن الذي بات لبس الجورب فيه ضروريا سواء لدفع البرد الشديد أو لدرء الأوساخ عن الرجلين، فيكون بنزع الجوربين عند الوضوء، وفيه مشقة وعسر.

لذا يرى الباحثان أنّ المسح على الجوربين جائز وبدون التقيد بالشروط التي ذكرها الأئمة الأفاضل من كون الجورب مجلدا أو منعلا. والله تعالى أعلم.

5. الخاتمة:

وتضمنت أهم النتائج:

- أكد هذا البحث عمق الصلة بين علمي الفقه والحديث.

- أبرز هذا البحث الجانب التطبيقي العملي لعلم مصطلح الحديث.

- أظهر هذا البحث أنه ثمّة اختلاف وتباين بين منهج علماء الحديث المتقدمين وبين منهج المتأخرين- تحديدا المعاصرين- في تصحيح الأحاديث وتعليلها والحكم عليها.

- أكد البحث على أهمية المقارنة بين الروايات للوقوف على أوهام الرواة وأخطائهم للتمكن من الحكم على الحديث.

- عمل البحث على إحياء منهج المحدثين المتقدمين من النقاد، وإبراز أساليبهم النقدية الفريدة والنادرة.

- كشف البحث أنّ هناك بعض الأحاديث التي استدل بها الفقهاء وصححوها تحتاج إلى إعادة النظر فيها.

- أظهر البحث أن جميع الأحاديث المرفوعة الواردة في المسح على الجوربين هي أحاديث معلولة ضعيفة، وأنّ العبرة في جواز المسح على الجوربين الآثار الصحيحة الثابتة عن صحابة النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الجوربين

6. قائمة المراجع:

1. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الرياض، دار الوطن للنشر، ط (1)، 1420هـ - 1999م.
2. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، دمشق، المكتب الإسلامي، ط (2)، 1985م.
3. أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو، تحقيق: محمد عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1419هـ- 1998م، 444/1، الفائق في غريب الحديث والأثر: الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد إبراهيم، لبنان، دار المعرفة، ط (2)، د: ت.
4. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط (1)، 1412هـ - 1992م.
5. أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، د: م، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1415هـ - 1994م.
6. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1415هـ.
7. الإعلام بسنته عليه السلام: أبو عبد الله مغلطاي بن قليج، تحقيق: كامل عويضة، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط (1)، 1419هـ - 1999م.
8. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: محمد بن إبراهيم ابن المنذر، تحقيق: صغير حنيف، الرياض، دار طيبة، ط (1)، 1405هـ - 1985م.
9. تاريخ ابن معين "رواية الدارمي: أبو زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، د: ت.
10. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، د: م، ط (1)، 1409هـ - 1989م.
11. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، د: م، دار الغرب الإسلامي، ط (1)، 2003م.
12. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، د: ت.

13. تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط (1)، 2001م.
14. تحفة الأحوذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري، تحقيق: عصام الصبابطي، القاهرة، دار الحديث، ط (1)، 2001م.
15. التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان البركتي، د: م، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1424هـ - 2003م.
16. تعليق وشرح سنن الترمذي: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (2)، 1977م.
17. تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط (1)، 1406هـ - 1986م.
18. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مصر، مؤسسة قرطبة، ط (1)، 1416هـ - 1995م.
19. التمييز: مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، السعودية، مكتبة الكوثر، ط (3)، 1410ه.
20. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1400هـ - 1980م.
21. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مطبوع مع عون المعبود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (2)، 1415هـ.
22. الثقات: ابن حبان، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، الهند، ط (1)، 1393هـ - 1973م.
23. الجامع الكبير: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط (2)، 1998م.
24. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، د: م، دار طوق النجاة، ط (1)، 1422هـ.
25. الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي: احمد، تحقيق: وصى الله بن محمد عباس، بومباي، الدار السلفية، ط (1)، 1408هـ - 1988م.
26. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط (1)، 1271هـ - 1952م.
27. الحديث المعلول قواعد وضوابط: حمزة عبد الله المليباري، بيروت، دار ابن حزم، ط (1)، 1996م.
28. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم: الدارقطني، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط (1)، 1406هـ - 1985م.
29. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط (2)، د: ت.
30. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، د: م، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط (1)، 1432هـ - 2011م.

31. السنن الكبرى، أبو عبد الله أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: عبد الغفور البنداري وسيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1991م.
32. السنن: ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، د: م، دار الرسالة العالمية، ط (1)، 1430هـ - 2009م.
33. السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط وآخرون، د: م، دار الرسالة العالمية، ط (1)، م، 1430هـ - 2009م.
34. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه: أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، باكستان، كتب خانه جميلي، ط (1)، 1404هـ.
35. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: علي بن عبد الله المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط (1)، 1404هـ.
36. شرح سنن أبي داود: أبو بدر الدين محمد محمود العيني، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، مكتبة الرشد، ط (1)، 1420هـ - 1999م.
37. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، د: م، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1415هـ - 1494م.
38. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهدي النجار ومحمد سيد جاد الحق، بيروت، عالم الكتب، ط (1)، 1994م.
39. صحيح ابن حبان ترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1408هـ - 1988م.
40. الصحيح: محمد بن اسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، د: م، المكتب الإسلامي، ط (3)، 1424هـ - 2003م.
41. الضعفاء والمتروكون: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1406هـ.
42. الضعفاء والمتروكون: النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط (1)، 1396هـ.
43. الضعفاء: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط (1)، 1404هـ - 1984م.
44. الضعفاء: أبو زرعة، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1402هـ - 1982م.
45. الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1410هـ - 1990م.
46. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (2)، 1412هـ - 1992م.

47. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: المجلدات من (1) إلى (11)، محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة، ط (1)، 1405هـ - 1985م، المجلدات (12) إلى (15)، محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الدمام، دار ابن الجوزي، ط (1)، 1427هـ.
48. العلل ومعرفة الرجال: أحمد، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني، ط (3)، 1422هـ - 2001م، 366/3.
49. عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (2)، 1415هـ.
50. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د: م، دار ومكتبة الهلال، د: ت.
51. غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط (1)، 1404هـ - 1984م.
52. الفكر المنهجي عند المحدثين: همام عبد الرحيم سعيد، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ط (1)، 1988م.
53. قبول الأخبار ومعرفة الرجال: أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، تحقيق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1421هـ - 2000م.
54. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط (1)، 1413هـ - 1992م.
55. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، الكتب العلمية، ط (1)، دمشق، 1418هـ - 1997م.
56. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ط (1)، 1409هـ.
57. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ط (3)، 1414هـ.
58. المجتبى من السنن: النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط (2)، 1406هـ - 1986م، 77/1، حديث (109).
59. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط (1)، 1396هـ.
60. المجموع شرح المهذب للشيرازي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد.
61. مختار الصحاح: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ط (5)، 1420هـ - 1999م.
62. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،

بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1411هـ - 1990م.

63. مسند الشاميين: الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1405هـ - 1984م.

64. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د: ت.

65. المسند: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب وآخرون، د: م، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1421هـ - 2001م.

66. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت، دار العربية، ط (2)، 1403هـ.

67. المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي، ط (2)، 1403هـ.

68. معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، حلب، المطبعة العلمية، ط (1)، 1351هـ - 1932م.

69. المعجم الأوسط: الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، د: م، دار الحرمين، القاهرة، د: ت.

70. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط (1)، 1410هـ.

71. معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، د: م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط (2)، 1408هـ - 1988م.

72. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط (1)، 1405هـ - 1985م.

73. معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1991م.

74. المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (2)، 1401هـ - 1981م.

75. المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقق: نور الدين عتر، د: م، د: ط، د: ت.

76. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، د: م، ط (1)، 1426هـ - 2005م.

77. المنتخب من المسند: عبد الحميد بن حميد، تحقيق: مصطفى العدوي، د: م، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط (2)، 2002م.

78. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة

والنشر، ط (1)، 1382هـ - 1963م.
79. نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر، شرح وتعليق: صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، د: ت.
80. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله الزيلعي، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط (1)، 1418هـ - 1997م.
81. نصب الراية لأحاديث الهداية: أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان، ط (1)، 1996م.
82. النفح الشذي شرح جامع الترمذي: محمد بن محمد، تحقيق: أبو جابر الأنصاري وعبد العزيز أبو رحلة وصالح اللحام، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط (1)، 1428هـ - 2007م.
83. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر، تحقيق: مسعود السعدي ومحمد فارس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1994م.
84. النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م.
85. الهداية في تخريج أحاديث البداية: أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغماري، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، بيروت، دار عالم الكتب، ط (1)، 1407هـ - 1987م.

7. الحواشي والإحالات:

(1). لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ط (3)، 1414هـ، 263/1، معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، د: م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط (2)، 1408هـ- 1988م، ص 169، التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان البركتي، د: م، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1424هـ- 2003م، ص 74.

(2). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ط (1)، 1409هـ، 171/1، حديث (1973).

(3). المسند: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب وآخرون، د: م، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1421هـ- 2001م، 144/30، حديث (18206).

(4). السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط وآخرون، د: م، دار الرسالة العالمية، ط (1)، م، 1430هـ- 2009م، 114/1، حديث (159).

(5). المنتخب من المسند: عبد الحميد بن حميد، تحقيق: مصطفى العدوي، د: م، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط (2)، 2002م، 322/1، حديث (398).

(6). السنن: ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، د: م، دار الرسالة العالمية، ط (1)، 1430هـ- 2009م، 352/1، حديث (559).

(7). الجامع الكبير: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط (2)، 1998م، 144/1، حديث (99)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(8). السنن الكبرى، أبو عبد الله أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: عبد الغفور البنداري وسيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1991م، 92/1، حديث (130).

(9). الصحيح: محمد بن اسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، د: م، المكتب الإسلامي، ط (3)، 1424هـ-2003م، 135/1، حديث (198)، وقال الأعظمي: اسناده صحيح.

(10). صحيح ابن حبان ترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1408هـ- 1988م، 167/4، ح (1338)، قال الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح.

(11). سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط (2)، د: ت، 414/20، حديث (995).

(12). السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، د: م، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط (1)، 1432هـ- 2011م، 340/2، حديث (1362).

(13). تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1400هـ- 1980م، 20/17، ترجمة (3778)، ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، حيدر اباد، دائرة المعارف العثمانية، د: ت، 265/5، ترجمة (855)، وثقه ابن معين، الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط (1)، 1271هـ- 1952م، 218/5، ترجمة (1028)، ووثقه العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط (1)، 1405هـ- 1985م، 2/ 74، ترجمة (1025)، ووثقه ابن حبان، الثقات: ابن حبان، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، الهند، ط (1)، 1393هـ- 1973م، 96/5، ترجمة (4023)، ووثقه الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، د: م، ط (1)، 1426هـ- 2005م، ص 325، ترجمة (207)، وقال النسائي: ليس به بأس، تهذيب الكمال: المزي، 20/17، ترجمة (3778)، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف، تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط (1)، 1406هـ- 1986م، ص 337، ترجمة (3823).

وقال أحمد بن حنبل: يخالف في أحاديثه، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 218/5، ترجمة (1028)، وفي رواية عن احمد: لا يحتج به، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط (1)، 1382هـ- 1963م، 553/2، ترجمة (4832)، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ، قيل له كيف حديثه؟ قال: صالح هو، لين الحديث، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 218/5، ترجمة (1028)، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، الضعفاء والمتروكون: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1406هـ، 91/2، ترجمة (1858)، وذكره الذهبي في المغني، المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقق: نور الدين عتر، د: م، د: ط، د: ت، 804/2، ترجمة (7679)، وقال الكرابيسى: أخطأ كثيرا وروى المنكرات، قبول الأخبار ومعرفة الرجال: أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، تحقيق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1421هـ- 2000م، 281/1، ترجمة (40).

(14). انظر: الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1410هـ- 1990م، 215/6، ترجمة (2096)، الثقات: العجلي، ص 2/ 327، ترجمة (1893)، الثقات: ابن حبان،

514/5، ترجمة (6003)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط (1)، 1413هـ- 1992م، 335/2، ترجمة (5954)، التقريب: ابن حجر، ص 572، ترجمة (7283).

قال الباحثان: بعد النظر في أقوال أئمة أهل العلم في أبي قيس الأودي يترجح لهما أن أمثاله من الرواة لا يمكن بحال قبول مخالفتهم للجم الغفير من الرواة الثقات من رواة الحديث عن المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(15). العلل ومعرفة الرجال: أحمد، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني، ط (3)، 1422هـ- 2001م، 366/3.

(16). الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي: احمد، تحقيق: وصى الله بن محمد عباس، بومباي، الدار السلفية، ط (1)، 1408هـ- 1988م، ص 219.

(17). العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: المجلدات من (1) إلى (11)، محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة، ط (1)، 1405هـ- 1985م، المجلدات (12) إلى (15)، محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الدمام، دار ابن الجوزي، ط (1)، 1427هـ، 112/7، حديث (1240).

(18). السنن الكبرى: البيهقي، 342/2.

(19). السنن الكبرى: البيهقي، 342/2.

(20). التمييز: مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، السعودية، مكتبة الكوثر، ط (3)، 1410هـ، ص 203، حديث (79).

(21). السنن الكبرى: النسائي، 92/1، عقب حديث (130).

(22). السنن: أبو داود، 115/1.

(23). التمييز: مسلم، ص 204.

(24). معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1991م، 349/1.

(25). تحفة الأحوذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري، تحقيق: عصام الصبابطي، القاهرة، دار الحديث، ط (1)، 2001م، 242/1.

(26). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، د: م، دار طوق النجاة، ط (1)، 1422ه، 51/1، حديث (203)، وانظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 228/1- 230، حديث (272 - 274).

(27). الجامع الكبير: الترمذي، 144/1، عقيب حديث (99).

(28). الإعلام بسنته عليه السلام: أبو عبد الله مغلطاي بن قليج، تحقيق: كامل عويضة، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط (1)، 1419هـ- 1999م، ص: 662.

(29). الهداية في تخريج أحاديث البداية: أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغماري، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، بيروت، دار عالم الكتب، ط (1)، 1407هـ- 1987م، 211/1.

(30). تعليق وشرح سنن الترمذي: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (2)، 1977م، 168/1، حديث (99).

(31). إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، دمشق، المكتب الإسلامي، ط (2)، 1985م، 138/1.

(32). ميزان الاعتدال: الذهبي، 407/3، ترجمة: كثير بن عبد الله المزني (6943).

(33). المجموع شرح المهذب للشيرازي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد، 527/1.

(34). الفكر المنهجي عند المحدثين: همام عبد الرحيم سعيد، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ط (1)، 1988م، ص 164.

(35). النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر، تحقيق: مسعود السعدي ومحمد فارس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1994م، ص 283.

(36). ابن حجر، النكت، ص 284.

(37). انظر: الحديث المعلول قواعد وضوابط: حمزة عبد الله المليباري، بيروت، دار ابن حزم، ط (1)، 1996م، ص 48-49 بتصرف.

(38). السنن والآثار: البيهقي، 143/1.

(39). النكت: ابن حجر، ص 127.

(40). نصب الراية لأحاديث الهداية: أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان، ط (1)، 1996م، 336/1.

(41). نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر، شرح وتعليق: صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، ص 48.

(42). النكت: ابن حجر، ص 282.

(43). المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط (1)، 1410هـ، 703/2- 704، ترجمة (327).

(44). انظر: تاريخ ابن معين "رواية الدارمي: أبو زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، د: ت، ص 107، ترجمة (311)، الطبقات: ابن سعد، 190/7، ترجمة (3208)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 411/3، ترجمة (1881)، التقريب: ابن حجر، ص 200، ترجمة (1817).

(45). انظر: الطبقات: ابن سعد، 84/7، ترجمة (2290)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 510/3، ترجمة (2312)، الثقات: العجلي، 1/ 375، ترجمة (518)، الثقات: ابن حبان، 239/4، ترجمة (2710).

(46). قال البخاري: فضالة بن عمير الزهراني، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، التاريخ الكبير: البخاري، 124/7، ترجمة (558)، وذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 77/7، ترجمة (436)، ووثقه العجلي، الثقات: العجلي، ص 382، ترجمة (1349)، ووثقه وابن حبان، الثقات: ابن حبان، 5/ 296، ترجمة (4923).

(47). المعجم الكبير: الطبراني، 20/ 425، حديث (1028).

(48). المعجم الكبير: الطبراني، 20/ 425، حديث (1029)، قال الحافظ ابن حجر: هذا إسناد صحيح، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ابن حجر، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض، دار الوطن للنشر، ط (1)، 1420هـ- 1999م، 103/5، حديث (4308).

(49). طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (2)، 1412هـ- 1992م، 13/4.

(50). وثقه: وكيع، الجرح والتعديل: ابن ابي حاتم، 40/4، ترجمة (175)، وأحمد، العلل ومعرفة الرجال: أحمد، 525/2، والعجلي، الثقات: العجلي، 402/1، ترجمة (606)، وابن حبان، الثقات: ابن حبان، 6/ 367، ترجمة (8137).
وقال ابن سعد: روي عنه الحديث، الطبقات: ابن سعد، 203/7، ترجمة (3263)، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 40/4، ترجمة (175)، وقال ابن عدي: لا أرى بما يرويه بأسا، الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، الكتب العلمية، ط (1)، دمشق، 1418هـ- 1997م، 443/4، ترجمة (818).
ولينه يحيى القطان، ميزان الاعتدال: الذهبي، 2/ 148، ترجمة (3228)، وقال النسائي: ليس بالقوي، الضعفاء والمتروكون: النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط (1)، 1396هـ، ص 53، ترجمة (276)، وقال ابن معين: ضعيف، التاريخ: ابن معين، 144/4، ترجمة (3611).
(51). انظر: الطبقات: ابن سعد، 143/7، ترجمة (3077)، الجرح والتعديل: ابن ابي حاتم، 7/ 281، ترجمة (1518)، الثقات: ابن حبان، 169/5، ترجمة (4409)، الكاشف: الذهبي، 2/ 178، ترجمة (4849)، التقريب: ابن حجر، ص 483، ترجمة (5947).
(52). انظر: الطبقات: ابن سعد، 113/7، ترجمة (3050)، الثقات: العجلي، 240/2، ترجمة (1604)، الثقات: ابن حبان، 349/5، ترجمة (5161)، ميزان الاعتدال: الذهبي، 3/ 296، ترجمة (6471)، التقريب: ابن حجر، ص 428، ترجمة (5136).
(53). المجتبى من السنن: النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط (2)، 1406هـ- 1986م، 77/1، حديث (109).
(54). المسند: احمد، 60/30، حديث (18134).
(55). الصحيح: ابن خزيمة، 2/ 794، حديث (1645).
(56). الصحيح: ابن حبان، 172/4، حديث (1342).
(57). التاريخ الكبير: البخاري، 4/ 333، في ترجمة الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب رقم (3021).
(58). السنن: ابن ماجه، 353/1- 354، حديث (560).
(59). أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهدي النجار ومحمد سيد جاد الحق، بيروت، عالم الكتب، ط (1)، 1994م، 97/1، رقم (616).
(60). الضعفاء: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط (1)، 1404هـ- 1984م، 383/3، في ترجمة عيسى بن سنان، رقم (1422)، وقال عقبه: والأسانيد في الجوربين والنعلين فيها لين.
(61). السنن الكبرى: البيهقي، 342/2، حديث (1365).
(62). المعجم الأوسط: الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، د: م، دار الحرمين، القاهرة، د: ت، 24/2، حديث (1108).
(63). السنن: أبو داود، 115/1، عقب حديث رقم (159)، ومعنى قول أبي داود وليس بالمتصل: أي أنّ الضحاك بن عبد الرحمن لم يسمعه من أبي موسى الأشعري، وقد نصّ الأئمة على ذلك، قال الإمام ابن أبي حاتم: «روى عن أبي موسى الأشعري مرسل» الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 459/4، ترجمة رقم (2027)، وقال الأمام البيهقي: «الضحاك بن عبد الرحمن: لم يثبت سماعه من أبي موسى الأشعري» السنن الكبرى: البيهقي، 342/2، عقب حديث (1365)، وقال البوصيري: «الضحاك لم يسمع من أبي موسى وعيسى ضعيف لا يحتج به» مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو

العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت، دار العربية، ط (2)، 1403هـ، 80/1.

* قال الباحثان: قد أثبت البخاري رحمه الله سماع الضحاك من أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: سمع أبا موسى، وعبد الرحمن بن غنم، روى عنه: مكحول، التاريخ الكبير، 333/4، ترجمة (3021)، وعلى هذا فلا يعل الحديث بالانقطاع.

(64). ضعفه أحمد، وقال أبو حاتم ليس بقوي في الحديث، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 277/6، ترجمة (1537)، وقال أبو زرعة: لين الحديث، مخلط ضعيف الحديث، الضعفاء: أبو زرعة، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1402ه- 1982م، 2/ 382، وضعفه ابن معين، التاريخ: ابن معين، 335/3، ترجمة (1621)، وضعفه ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: علي بن عبد الله المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط (1)، 1404هـ، ص 155ترجمة (216)، وضعفه ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، د: م، ط (1)، 1409هـ- 1989م، ص 145، ترجمة (465)، وذكره ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، 2/ 238، ترجمة (2642).

قال العجلي: لا بأس به، الثقات: العجلي، 2/ 199، ترجمة (1466)، ووثقه ابن حبان، الثقات: الثقات، 7/ 235، ترجمة (9843)، وقال الذهبي: ضعف ولم يترك، الكاشف: الذهبي، 110/2، ترجمة (4374)، وقال ابن حجر: لين الحديث، التقريب: ابن حجر، ص 438، ترجمة (5295)، وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى» المعجم الأوسط: الطبراني 24/2، عقب حديث رقم (1108).

(65). تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط (1)، 2001م، 492/4.

(66). قال ابن حبان: روى عن أنس أشياء موضوعة كان يضعها أو وضعت له فحدث بها لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط (1)، 1396ه، 2/ 243، ترجمة (920)، وقال ابن عدي: «يحدث عن أنس بمناكير، وهو مجهول» الكامل: ابن عدي، 69/8، وقال الذهبي: زعم أنه سمع من أنس بن مالك، فحدث عنه بعجائب، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، د: م، دار الغرب الإسلامي، ط (1)، 2003م، 205/5.

(67). المعجم الكبير، الطبراني، 350/1، حديث (1063).

(68). قال احمد: حديثه ليس بذاك، العلل ومعرفة الرجال: أحمد، 2/ 484، ترجمة (3180)، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، التاريخ (رواية الدوري): ابن معين، 59/4، ترجمة (3144)، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: لين يكتب حديثه ولا يحتج به، الضعفاء: أبو زرعة، 3/ 835، ترجمة (251)، وقال ابن المبارك: إرم به، وقال أحمد حديثه ليس بذاك، ميزان الاعتدال: الذهبي، 423/4، ترجمة (9695)، وقال النسائي: ليس بالقوي، الضعفاء والمتروكون النسائي، ص 111، ترجمة (651)، وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيرا، ويتلقن إذا لقن، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه: أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، باكستان، كتب خانه جميلي، ط (1)، 1404هـ، ص 72، ترجمة (561)، وقال الذهبي: صدوق رديء الحفظ لم يترك، الكاشف: الذهبي، 2/ 382، ترجمة (6305)، وقال ابن حجر: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا، التقريب: ابن حجر، ص 601، ترجمة (7717).

(69). الجامع الصحيح: مسلم، 231/1، حديث (275).

(70). المسند: احمد، 37/ 65- 66، حديث (22383)

(71). السنن: أبو داود، 102/1- 103، حديث (146).

(72). مسند الشاميين: الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1405هـ- 1984م، 274/1، حديث (477).

(73). المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1411هـ- 1990م، 1/ 275، حديث (602)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، إنما اتفقا على المسح على العمامة بغير هذا اللفظ وله شاهد.

(74). السنن الكبرى: البيهقي، 189/1، حديث (290).

(75). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 150/9، ترجمة (624)، الثقات: العجلي، 353/2، ترجمة (1978)، ابن حبان: الثقات، 611/7، ترجمة (11713)، تهذيب الكمال: المزي، 31/ 329، ترجمة (6834)، الكاشف: الذهبي، 366/2، ترجمة (6175)، التقريب: ابن حجر، ص 591، ترجمة (7557).

(76). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 2/ 468، ترجمة (1904)، الثقات: العجلي، 261/1، ترجمة (200)، الثقات: ابن حبان، 129/6، ترجمة (7030)، تهذيب الكمال: المزي، 4/ 418، ترجمة (862)، الكاشف: الذهبي، 1/ 285، ترجمة (724)، التقريب: ابن حجر، ص 135، ترجمة (861).

(77). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 483/3، ترجمة (2178)، الثقات: العجلي، 347/1، ترجمة (437)، الثقات: ابن حبان، 233/4، ترجمة (2663)، تهذيب الكمال: المزي، 8/9، ترجمة (1826)، الكاشف: الذهبي، 388/1، ترجمة (1498)، التقريب: ابن حجر، ص 204، ترجمة (1854).

قال الإمام أحمد: راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان، العلل: أحمد، 346/1، وقال ابن حجر: أخرجه أبو داود من طريق راشد بن سعد عن ثوبان وهو منقطع، تلخيص الحبير: ابن حجر، 156/1.

* قال الباحثان: بل هو متصل فقد اثبت البخاري سماع راشد من ثوبان، فقال: راشد بن سعد الحمصي، سمع ثوبان، روى عنه: ثور، التاريخ الكبير: البخاري، 3/ 292، ترجمة (994).

(78). ممن فسر التساخين: بالخفاف، الفراهيدي، العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د:م، دار ومكتبة الهلال، د: ت، 332/4، وابن سلام، غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط (1)، 1404هـ- 1984م، 1/ 238، والزمخشري، أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو، تحقيق: محمد عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1419هـ- 1998م، 444/1، الفائق في غريب الحديث والأثر: الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد إبراهيم، لبنان، دار المعرفة، ط (2)، د: ت، 266/2، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ- 1979م، 189/1، والرازي، مختار الصحاح: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ط (5)، 1420هـ- 1999م، ص 144، وابن منظور، لسان العرب: ابن منظور، 207/13، ابن سيد الناس، النفح الشذي شرح جامع الترمذي: محمد بن محمد، تحقيق: أبو جابر الأنصاري وعبد العزيز أبو رحلة وصالح اللحام، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط (1)، 1428هـ- 2007م، 391/2، والزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله الزيلعي، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط (1)، 1418هـ- 1997م، 165/1.

(79). شرح سنن أبي داود: أبو بدر الدين محمد محمود العيني، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، مكتبة الرشد، ط (1)، 1420هـ- 1999م، 345/1، وانظر: معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، حلب،

المطبعة العلمية، ط (1)، 1351هـ- 1932م، 56/1.

(80). المصنف: ابن أبي شيبة، 172/1، حديث (1986).

(81). سبق ترجمته.

(82). قال وكيع: ثقة، الجرح والتعديل: ابن ابي حاتم، 289/9، ترجمة (1236)، وقال أبو حاتم: لا بأس به، الجرح والتعديل: ابن ابي حاتم، 289/9، ترجمة (1236)، وقال ابن معين: ثقة، التاريخ: ابن معين، 27/4، ترجمة (2968)، ووثقه العجلي، الثقات: العجلي، 366/2، ترجمة (2033)، ووثقه ابن حبان، الثقات: ابن حبان، 7/ 629، ترجمة (11808)، وقال الفسوي: ثقة، المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (2)، 1401ه- 1981م، 243/3، وقال الذهبي: ثقة، الكاشف: الذهبي، 389/2، ترجمة (6355)، وقال ابن حجر: صدوق: التقريب: ابن حجر، ص 605، ترجمة (7774).

قال الباحثان: بل: هو ثقة خلافا لما قال ابن حجر، فقد وثقه ابن معين، ووكيع، والعجلي، والفسوي، والذهبي، وذكره العجلي وابن حبان، وقال أبو حاتم وحده: لا بأس به، ولم نجد فيه جرحا.

(83). الوليد بن سريع الكوفي، مولى آل عمرو ابن حريث المخزومي روى له مسلم، والنسائي، تهذيب الكمال: المزي، 15/31، ترجمة (6705)، ذكره ابن حبان في الثقات، 5/ 491، ترجمة (5878)، وصحح روايته الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم: الدارقطني، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط (1)، 1406هـ- 1985م، 268/2، ترجمة (1350)، وقال الذهبي: ثقة، الكاشف: الذهبي، 351/2، ترجمة (6065)، وقال ابن حجر: صدوق: التقريب: ابن حجر، ص 582، ترجمة (7424).

(84). انظر: الاستيعاب: ابن عبد البر، 200/4، ترجمة (3902)، أسد الغابة: ابن الأثير، 710/3، ترجمة (3896)، الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1415هـ، 510/4، ترجمة (5824).

(85). المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي، ط (2)، 1403هـ، 200/1، حديث (779).

(86). المصنف: ابن أبي شيبة، 172/1، حديث (1978).

(87). الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: محمد بن إبراهيم ابن المنذر، تحقيق: صغير حنيف، الرياض، دار طيبة، ط (1)، 1405هـ- 1985م، 1/ 462، حديث (481).

(88). المعجم الكبير: الطبراني، 244/1، حديث (686).

(89). انظر: الجرح والتعديل: ابن ابي حاتم، 181/8، ترجمة (788)، الثقات: العجلي، 276/2، ترجمة (1715)، الثقات: ابن حبان، 9/ 157، ترجمة (15753)، تهذيب الكمال: المزي، 18/ 52، ترجمة (3415)، الكاشف: الذهبي، 257/2، ترجمة (5405)، التقريب: ابن حجر، ص 354، ترجمة (4064).

(90). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 255/8، ترجمة (1165)، الثقات: العجلي، 290/2، ترجمة (1766)، الثقات: ابن حبان، 7/ 484، ترجمة (11068)، تهذيب الكمال: المزي، 28/ 303، ترجمة (6104)، التقريب: ابن حجر، ص 541، ترجمة (6803).

(91). انظر: الطبقات: ابن سعد، 171/7، ترجمة (3139)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 133/7، ترجمة (756)، الثقات: العجلي، 215/2، ترجمة (1513)، الثقات: ابن حبان، 5/ 321، ترجمة (5045)، تهذيب الكمال: المزي، 23/ 498، ترجمة (4848)، الكاشف: الذهبي، 134/2، ترجمة (4551)، التقريب: ابن حجر، ص 453، ترجمة (5507).

(92). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 38/6، ترجمة (204)، الثقات: العجلي، 93/2، ترجمة (1097)، الثقات: ابن حبان، 8/ 411، ترجمة (14146)، تهذيب الكمال: المزي، 27/ 487، ترجمة (5916)، الكاشف: الذهبي، 651/1، ترجمة (3362)، التقريب: ابن حجر، ص 529، ترجمة (6616).

(93). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 37/9، ترجمة (168)، الثقات: العجلي، 341/2، ترجمة (1938)، الثقات: ابن حبان، 7/ 562، ترجمة (11482)، تهذيب الكمال: المزي، 30/ 462، ترجمة (6695)، الكاشف: الذهبي، 350/2، ترجمة (3362)، التقريب: ابن حجر، ص 581، ترجمة (7414).

(94). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 59/9، ترجمة (240)، الثقات: العجلي، 330/2، ترجمة (1903)، الثقات: ابن حبان، 7/ 569، ترجمة (11512)، اتهذيب الكمال: المزي، 30/ 215، ترجمة (6582)، الكاشف: الذهبي، 337/2، ترجمة (5969)، التقريب: ابن حجر، ص 573، ترجمة (7299).

(95). سبق ترجمته.

(96). المصنف: ابن أبي شيبة، 171/1، حديث (1971).

(97). الأوسط: ابن المنذر، 1/ 462، حديث (480).

(98). انظر: الطبقات: ابن سعد، 364/6، ترجمة (2726)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 186/5، ترجمة (869)، الثقات: العجلي، 64/2، ترجمة (986)، الثقات: ابن حبان، 7/ 60، ترجمة (9014)، تهذيب الكمال: المزي، 16225/ 233، ترجمة (3618)، الكاشف: الذهبي، 604/1، ترجمة (3024)، التقريب: ابن حجر، ص 327، ترجمة (3668).

(99). انظر: الطبقات: ابن سعد، 350/6، ترجمة (2641)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 222/4، ترجمة (972)، الثقات: العجلي، 407/1، ترجمة (625)، الثقات: ابن حبان،6/ 401، ترجمة (8297)، تهذيب الكمال: المزي، 11/ 154، ترجمة (2407)، الكاشف: الذهبي، 449/1، ترجمة (1996)، التقريب: ابن حجر، ص 244، ترجمة (2445).

(100). انظر: الطبقات: ابن سعد، 331/6، ترجمة (2530)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 146/4، ترجمة (630)، الثقات: العجلي، 432/1، ترجمة (676)، الثقات: ابن حبان،4/ 302، ترجمة (3014)، تهذيب الكمال: المزي، 12/ 76، ترجمة (2570)، الكاشف: الذهبي، 464/1، ترجمة (2132)، التقريب: ابن حجر، ص 254، ترجمة (2615).

(101). انظر: الطبقات: ابن سعد، 279/6، ترجمة (2325)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 144/2، ترجمة (473)، الثقات: العجلي، 209/1، ترجمة (45)، الثقات: ابن حبان،4/ 8، ترجمة (1605)، تهذيب الكمال: المزي، 2/ 233، ترجمة (265)، الكاشف: الذهبي، 227/1، ترجمة (221)، التقريب: ابن حجر، ص 95، ترجمة (270).

(102). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 106/9، ترجمة (452)، الثقات: العجلي، 334/2، ترجمة (1916)، الثقات: ابن حبان، 5/ 510، ترجمة (5986)، تهذيب الكمال: المزي، 30/ 297، ترجمة (6599)، الكاشف: الذهبي، 339/2، ترجمة (5983)، التقريب: ابن حجر، ص 573، ترجمة (7299).

(103). المصنف: عبد الرزاق، 1/ 199، حديث (774).

(104). المصنف: ابن أبي شيبة، 171/1، حديث (1972).

(105). السنن الكبرى: البيهقي، 2/ 344، حديث (1368).

(106). سبق ترجمته.

(107). سبق ترجمته.

(108). سبق ترجمته.

(109). انظر: الطبقات: ابن سعد، 328/6، ترجمة (2508)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 177/8، ترجمة (778)، الثقات: العجلي، 299/2، ترجمة (1795)، الثقات: ابن حبان، 7/ 473، ترجمة (11011)، تهذيب الكمال: المزي، 28/

546، ترجمة (6201)، الكاشف: الذهبي، 297/2، ترجمة (5647)، التقريب: ابن حجر، ص 547، ترجمة (6908).

(110). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 334/3، ترجمة (15.3)، الثقات: ابن حبان، 4/ 197، ترجمة (2469)، تهذيب الكمال: المزي، 8/ 79، ترجمة (1616)، الكاشف: الذهبي، 365/1، ترجمة (1330)، التقريب: ابن حجر، ص 188، ترجمة (1638).

(111). انظر: الطبقات: ابن سعد، 340/7، ترجمة (3995)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 268/2، ترجمة (970)، الثقات: العجلي، 213/1، ترجمة (51)، الثقات: ابن حبان، 8/ 134، ترجمة (12599)، تهذيب الكمال: المزي، 2/ 301، ترجمة (294)، الكاشف: الذهبي، 230/1، ترجمة (244)، التقريب: ابن حجر، ص 86، ترجمة (132).

(112). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 369/4، ترجمة (1609)، الثقات: العجلي، 456/1، ترجمة (728)، الثقات: ابن حبان، 6/ 446، ترجمة (8516)، تهذيب الكمال: المزي، 12/ 479، ترجمة (2739)، الكاشف: الذهبي، 485/1، ترجمة (2278)، التقريب: ابن حجر، ص 266، ترجمة (2790).

(113). سبق ترجمته.

(114). سبق ترجمته.

(115). المصنف: ابن أبي شيبة، 172/1، حديث (1987).

(116). سبق ترجمته.

(117). انظر: الطبقات: ابن سعد، 206/7، ترجمة (3282)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 335/8، ترجمة (1547)، الثقات: العجلي، 301/2، ترجمة (1804)، الثقات: ابن حبان، 7/ 501، ترجمة (11170)، تهذيب الكمال: المزي، 30/ 400، ترجمة (6662)، الكاشف: الذهبي، 346/2، ترجمة (6027)، التقريب: ابن حجر، ص 579، ترجمة (7382).

(118). انظر: الطبقات: ابن سعد، 315/6، ترجمة (2424)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 26/9، ترجمة (133)، الثقات: العجلي، 459/1، ترجمة (737)، الثقات: ابن حبان، 7/ 558، ترجمة (11463)، تهذيب الكمال: المزي، 28/ 592، ترجمة (6224)، الكاشف: الذهبي، 300/2، ترجمة (5666)، التقريب: ابن حجر، ص 548، ترجمة (6932).

(119). انظر: الطبقات: ابن سعد، 154/6، ترجمة (1984)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 371/4، ترجمة (1613)، الثقات: العجلي، 338/2، ترجمة (1927)، الثقات: ابن حبان، 4/ 354، ترجمة (3310)، تهذيب الكمال: المزي، 12/ 584، ترجمة (2767)، الكاشف: الذهبي، 489/1، ترجمة (2303)، التقريب: ابن حجر، ص 268، ترجمة (2816).

(120). المصنف: ابن أبي شيبة، 172/1، حديث (1988).

(121). سبق ترجمته.

(122). سبق ترجمته.

(123). انظر: الطبقات: ابن سعد، 298/6، ترجمة (2342)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 293/8، ترجمة (1348)، الثقات: العجلي، 279/2، ترجمة (1727)، الثقات: ابن حبان، 5/ 437، ترجمة (5594)، تهذيب الكمال: المزي، 27/ 586، ترجمة (5970)، الكاشف: الذهبي، 265/2، ترجمة (5452)، التقريب: ابن حجر، ص 532، ترجمة (6657).

(124). انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط (1)، 1412هـ- 1992م، 1583/4، ترجمة (2811)، أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، د: م، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1415هـ- 1994م، 483/5، ترجمة (5641).

(125). المصنف: عبد الرزاق، 200/1، حديث (781).

(126). المعجم الكبير: الطبراني، 251/9، حديث (9239).

(127). سبق ترجمته.
(128). سبق ترجمته.
(129). سبق ترجمته.
(130). سبق ترجمته.
(131). سبق ترجمته.
(132). سبق ترجمته.
(133). المصنف: ابن أبي شيبة، 456/7، حديث (37192).
(134). انظر: الطبقات: ابن سعد، 365/6، ترجمة (2728)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 132/3، ترجمة (600)، الثقات: العجلي، 318/1، ترجمة (352)، الثقات: ابن حبان، 6/ 222، ترجمة (7453)، تهذيب الكمال: المزي، 7/ 217، ترجمة (1471)، الكاشف: الذهبي، 348/1، ترجمة (1212)، التقريب: ابن حجر، ص 177، ترجمة (1487).
قال ابن حجر: إسناده صحيح، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مصر، مؤسسة قرطبة، ط (1)، 1416هـ- 1995م، 296/3.
(135). سبق ترجمته.
(136). سبق ترجمته.
(137). سبق ترجمته.
(138). المصنف: ابن أبي شيبة، 172/1، حديث (1979).
(139). الأوسط: ابن المنذر، 1/ 463، حديث (485).
(140). سبق ترجمته.
(141). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 167/3، ترجمة (711)، الثقات: العجلي، 286/1، ترجمة (269)، الثقات: ابن حبان، 8/ 202، ترجمة (12988)، تهذيب الكمال: المزي، 5/ 457، ترجمة (1128)، الكاشف: الذهبي، 313/1، ترجمة (938)، التقريب: ابن حجر، ص 153، ترجمة (1137).
(142). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 140/3، ترجمة (623)، الثقات: العجلي، 319/1، ترجمة (354)، الثقات: ابن حبان، 6/ 216، ترجمة (7434)، تهذيب الكمال: المزي، 7/ 253، ترجمة (1482)، الكاشف: الذهبي، 349/1، ترجمة (1220)، التقريب: ابن حجر، ص 178، ترجمة (1499).
(143). أبو غالب البصري، ويقال: الأصبهاني صاحب أبي أمامة، اختلف في اسمه، فقيل: اسمه حزور وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع، تهذيب الكمال: المزي، 34/ 170، ترجمة (7561)، ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، التاريخ الكبير: البخاري، 3/ 134، ترجمة (454)، قال يحيى بن معين: صالح الحديث، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 3/ 316، ترجمة (1411)، وقال أبو حاتم: ليس بالقوى، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 3/ 316، ترجمة (1411)، وقال ابن عدي: لا بأس به، ابن عدي، الكامل: ابن عدي، 3/ 398، وقال الذهبي: صالح الحديث صحح له الترمذي، الكاشف: الذهبي، 2/ 449، ترجمة (6776)، وقال ابن حبان: منكر الحديث على قلته لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات، المجروحين: ابن حبان، 267/1، ترجمة (271)، وقال الدارقطني: بصري لا يعتبر به، وقال في أخرى: ثقة، سؤالات البرقاني للدارقطني: البرقاني، ص 26، ترجمة (115)، وقال النسائي: ضعيف، الضعفاء والمتروكون: النسائي، ص 115، ترجمة (665)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، التقريب: ابن حجر، ص 664، ترجمة (8298).
(144). المصنف: عبد الرزاق، 200/1، حديث (778).
(145). المصنف: ابن أبي شيبة، 172/1، حديث (1984).

(146). الأوسط: ابن المنذر، 463/1، حديث (483).
(147). السنن الكبرى: البيهقي، 427/1، حديث (1369).
(148). سبق ترجمته.
(149). سبق ترجمته.
(150). سبق ترجمته.
(151). سبق ترجمته.
(152). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 168/2، ترجمة (565)، الثقات: العجلي، 225/1، ترجمة (89)، الثقات: ابن حبان، 6/ 29، ترجمة (6586)، تهذيب الكمال: المزي، 3/ 90، ترجمة (443)، الكاشف: الذهبي، 245/1، ترجمة (373)، التقريب: ابن حجر، ص 107، ترجمة (443).
(153). رجاء بن ربيعة الزبيدي أبو إسماعيل الكوفي، روى له مسلم، وأبو داود، وابن ماجه حديثا، والنسائي في "الخصائص" حديثا، تهذيب الكمال: المزي، 157/9، ترجمة (1891)، وترجم له البخاري، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، التاريخ الكبير: البخاري، 312/3، ترجمة (1060)، وترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 501/3، ترجمة (2265)، ووثقه العجلي، الثقات: العجلي، 360/1، ترجمة (474)، ووثقه ابن حبان، الثقات: الثقات، 237/4، ترجمة (2689)، ووثقه الذهبي، الكاشف: الذهبي 1/ 395، ترجمة (1560)، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات، ذكر أسماء التابعين: الدارقطني، 81/2، ترجمة (338)، وقال ابن حجر، صدوق، التقريب: ابن حجر، ص 208، ترجمة (1921).
قال الباحثان: بل: هو ثقة، وثقه العجلي، وابن حبان، والذهبي، والدارقطني، وسكت عنه البخاري وأبو حاتم، ولو كان فيه جرحا لما سكتا عنه، ولم نجد فيه جرحا مفسرا.
(154). شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، د: م، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1415هـ- 1494م، 240/10.
(155). سبق ترجمته.
(156). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 195/9، ترجمة (814)، الثقات: ابن حبان، 614/7، ترجمة (11724)، تهذيب الكمال: المزي، 19/32، ترجمة (6936)، الكاشف: الذهبي، 377/2، ترجمة (6259)، التقريب: ابن حجر، ص 597، ترجمة (7661).
(157). سبق ترجمته.
(158). المصنف: ابن أبي شيبة، 173/1، حديث (1990).
(159). الأوسط: ابن المنذر، 1/ 463، حديث (487).
(160). قال أحمد: ثقة ليس به بأس، العلل ومعرفة الرجال: أحمد، 101/2، ترجمة (1702)، وقال ابن معين: ليس به بأس، سؤالات الجنيد: ابن معين، ص 473، ترجمة (712)، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 561/3، ترجمة (2538)، ووثقه ابن حبان، الثقات: ابن حبان، 314/6، ترجمة (7885)، وقال الذهبي: لم يكن به بأس قد يهم، الكاشف: الذهبي، 415/1، ترجمة (1729)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ في حديث الثوري، التقريب: ابن حجر ص 222، ترجمة (2124).
(161). انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 288/5، ترجمة (1382)، الثقات: العجلي، 2/ 88، ترجمة (1080)، الثقات: ابن حبان، 373/8، ترجمة (13945)، تهذيب الكمال: المزي، 430/17، ترجمة (3969)، الكاشف: الذهبي، 645/1، ترجمة (3323)، التقريب: ابن حجر، ص 351، ترجمة (4018).

(162). قال ابن معين: ليس هو بذاك القوي، التاريخ: ابن معين، 70/1، وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 9/ 61- 32، ترجمة (241)، وقال النسائي: ضعيف، الضعفاء والمتروكون: النسائي، ص 104، ترجمة (611)، وقال العجلي: هشام بن سعد جائز الحديث وهو حسن الحديث، الثقات: العجلي، 2/ 328، ترجمة (1900)، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، المجروحين: ابن حبان، 89/3، ترجمة (1154)، وذكره الذهبي فيمن تكلم وهو موثق، ص 522، ترجمة (358)، وقال في الكاشف: حسن الحديث، الكاشف: الذهبي، 2/ 336، ترجمة (5946)، وقال ابن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه، الكامل: ابن عدي، 411/8، ترجمة (2025)، قال ابن حجر: صدوق له أوهام، التقريب: ابن حجر، ص 572، ترجمة (7294).

قال الباحثان: لعل روايته من قبيل الحسن، وقد احتج به البخاري ومسلم.

(163). انظر: الطبقات: ابن سعد، 421/5، ترجمة (1234)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، 159/4، ترجمة (701)، الثقات: العجلي، /420، ترجمة (641)، الثقات: ابن حبان، 316/4، ترجمة (3088)، تهذيب الكمال: المزي، 272/11، ترجمة (2450)، الكاشف: الذهبي، 452/1، ترجمة (2029)، التقريب: ابن حجر، ص 247، ترجمة (2489).

(164). المصنف: ابن أبي شيبة، 173/1، حديث (1992).

(165). المصنف: ابن أبي شيبة، 171/1، حديث (1975)، 172/1، حديث (1977)

(166). المصنف: ابن أبي شيبة، 171/1، حديث (1976).

(167). المصنف: ابن أبي شيبة، 173/1، حديث (1989).

(168). المصنف: ابن أبي شيبة، 173/1، حديث (1991).

(169). المصنف: ابن أبي شيبة، 173/1، حديث (1991).

(170). تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مطبوع مع عون المعبود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط (2)، 1415هـ، 187/1، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: المباركفوري، 2001م، 241/1.